

## الأحاديث المعلة في الصلاة/ الدرس 23 الشيخ عبدالعزيز الطريفي

عبدالعزيز الطريفي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وسلم وعنه واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين اما بعد فنكملي شيئاً مما تقدم الكلام عليه فيما يتعلق في الاحاديث المعلة - 00:00:01

في الصلاة وتكلمنا على قراءة الفاتحة في الصلاة سواء كانت سرية او جهرية وشيء من الاحاديث الوارد في ذلك. واول احاديث الباب هو حديث ابي هريرة عليه رضوان الله. ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:00:17 قال من كان له امام فقراءة الامام له قراءة. هذا الحديث هو حديث ابي هريرة عليه الله تعالى يرويه محمد بن عباد الرازى عن ابي يحيى اسماعيل ابن ابراهيم التىمي - 00:00:37

عن سهيل ابن ابي صالح عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث فيه جملة من العلل اولها ان هذا الحديث تفرد به محمد بن عباد الرازى ويرويه عن ابي يحيى اسماعيل ابن ابراهيم التىمي - 00:00:56

وهو لاء ضعفاء لا يحتاج بحديثهما. وابو يحيى اسماعيل ابن ابراهيم التىمي اشد ظعفا اشد ضعفا من محمد بن عباد الرازى. وكلاهما لا يحتاج بحديثهما. وآبا يحيى شديد الضعف وقد ضعفه غير واحد من الائمة عليهم رحمة الله كابن معين وغيره. واما محمد بن - 00:01:17

عبدالرازى فقد ضعفه ايضا غير واحد من الائمة كالدارقطني عليه رحمة الله الا ان ابا يحيى منهم من يظاعفه جدا كابن نمير كما نقل ذلك البخاري عليه رحمة الله تعالى عنه. يقول قال ابن نمير ظعيف جدا - 00:01:46

يعنى اسماعيل ابن ابراهيم ابو يحيى التىمي. وتفرد هما بهذا الحديث امارة على اماراة على من شدة ضعفه وكذلك ايضا فان هذا الحديث في عموم الاطلاق يحتاج الى ما يعوضه وفي امور المدن ولا وجه يثبت ايضا فيما يعبد. وقد جاء من معناه من وجه اخر عند الدار - 00:02:06

في كتابه السنن من حديث زكريا ابن يحيى الواقار عن بشر ابن بكر عن الاوزاعي عن يحيى ابن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا الحديث تفرد به زكريا ابن يحيى الواقار - 00:02:36

وهو متزوك الحديث قد اتهمه بالوضع غير واحد كابن عدي عليه رحمة الله في كتابه الكامل. فانه قال كان يضع كان يضع الحديث وكذلك ايضا اتهمه غير غير واحد. وهذا الحديث هو في سياق ما تقدم من معانيه - 00:02:56

في هذا الباب الاحاديث الواردة في ذلك شديدة شديدة الضعف الواردة في ذلك من كان له امام فقراءة الامام له قراءة والاحاديث بهذا الاطلاق عن النبي عليه الصلاة والسلام لا يثبت منها شيء ولا يخلو حديث منها بعلة - 00:03:16

جديدة لا تجعله يقوم بغيره فضلا عن ان يقوم بنفسه. وجاء معناه ايضا من حديث انس مالك عليه رضوان الله تعالى تقدم ايضا الاشارة اليه في اخر الدرس السابق وهذا الحديث على ما تقدم وهو حديث - 00:03:36

هو حديث منكر بطريقين. الحديث الثاني هو حديث عبادة ابن الصامت عليه رضوان الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فما زاد. يعني الزيادة على - 00:03:56

الفاتحة وهذا الاحاديث من الاحاديث المشكلة التي وقع فيها خلاف. وذلك لكون الذي اخرج هذا الحديث الامام مسلم في كتابه الصحيح اخرج الحديث احمد في المسند ومسلم في كتابه الصحيح وابو داود وغيرهم يروونه - 00:04:20

من حديث ابن شهاب الزهري عن محمود ابن الريبع عن عبادة ابن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لا صلاة

لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فما زاد. هذا الحديث يروى عن ابن شهاب يروى عن ابن - 00:04:40

واشتهر واشتهر عنه. وتارة تذكر هذه الزيادة في قوله إلى صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب يذكر أحياناً فصاعداً في يروى في بعض الطرق فما زاد الأشهر في ذلك فصاعداً تارة تذكر هذه الزيادة - 00:05:00

وتارة لا تذكر. تارة تذكر هذه الزيادة وتارة لا تذكر. أخرج الحديث البخاري مع مسلم وآخرجه مسلم كذلك من طرق عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عبادة ابن الصامت عن النبي عليه الصلاة والسلام ولم يذكروا هذه الزيادة فصاعداً - 00:05:20

ولم يذكروا هذه الزيادة فصاعداً. وهذا من من قرائن الاعلان. يرويها معمر ابن راشد الأزدي عن ابن شهاب الزهري به وهذه الزيادة أعل

اعلت بتفرد مع مرض راشد الأزدي عن ابن شهاب بها. عل بذلك البخاري رحمه الله في كتابه جزء القراءة - 00:05:40

الامام وكذلك أيضاً في كتابه في كتابه التاريخ. ولعل هذه الزيادة أيضاً ابن حبان رحمه الله في كتابه في كتابه الصحيح. فكلاهما يقول تفرد بها معمر ولم يتتابع ولم يتتابع عليه - 00:06:10

ولم يجابة عليه. لكن هذه الزيادة جاءت في بعض الطرق عن سفيان. جاءت في بعض الطرق عن سفيان بن عيينة. عن ابن شهاب

الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة ابن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً - 00:06:30

لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً ولكن سفيان ابن عيينة يروي سفيان بن عيينة يرويه عنه جماعة. يرويه عنه

جماعة طاعة عشر راوياً يروونه عن سفيان. وجلهم لا يذكرون هذه الزيادة. لا يذكرون هذه هذه - 00:06:50

زيادة وإنما يذكرون الحديث ولا يذكرون فصاعداً. ولهذا قد اعتمد البخاري ومسلم الرواية عن سفيان من غير ذكر هذه الزيادة

وآخرجهما أبو داود رحمه الله في كتابه السنن من طريق سفيان عن ابن شهاب به فذكر هذه الزيادة فصاعداً في هذا - 00:07:16

في هذا الحديث والصواب عدم والصواب عدم ذكرها في الطريقين عدم ذكرها وصحتها في الطريقين في طريق ابن شهاب في

طريق سفيان عن ابن شهاب وفي طريق معمر عن ابن شهاب. أولاً بالنسبة لرواية معمر ابن راشد الأزدي فمعمر ابن راشد الأزدي

يروي - 00:07:36

هذا الحديث عن ابن شهاب الزهري وابن شهاب الزهري مدني في ابن شهاب الزهري مدني ومن أئمة المدینین. وتفرد مع الراشد بهذه

الزيادة وليس من أهل المدينة وليس أيضاً من كبار المختصين بابن شهاب مع جماعة قدره - 00:07:56

مع جماعة قدره وفضله تفرد بهذه الزيادة قرينة على اعلالها ولهذا ينكرها ينكرها الأئمة. وأما ما جاء في رواية ابن عيينة فجل الرواية

عن سفيان ابن عيينة لا يذكرون هذه الزيادة وهذا الذي قد اعتمد الإمام مسلم كذلك أيضاً بكتابه - 00:08:16

واعتمده كذلك أيضاً البخاري فلم يذكر هذه الزيادة بأي وجه من من الوجوب لعلها كما في جزء القراءة وكذلك كما في كتابه كما في

كتابه التاريخي. وكذلك أيضاً فإن أخراج الإمام مسلم رحمه الله لهذه الزيادة من حديث - 00:08:36

علي بن شهاب إنما أخرجها في غير الأصول فلم يجعلها صدراً في الباب. فلم يجعلها صدراً في الباب. وطريقة الإمام مسلم رحمه الله في

في إيراد الأحاديث أنه إذا أراد أن يرد حديثاً تاماً سندًا ومتناً فأنه يصدره في الباب. فأنه يصدره في الباب. ثم بعد ذلك الغالب عنه أنه

يرد - 00:08:56

اسانيد ويقصر المتن يولد الاسانيد ويقصر المتن. فيورد الاسانيد متابعة متابعة للحديث الذي أخرجه في اصل الباب.

بالنسبة للمتن الإمام مسلم رحمه الله تارة يذكر المتن مختصراً. وهذا وهذا - 00:09:20

عنه ليس بالقليل. وتارة لا يذكر لا يذكر في ذلك المتن أصلًا. وهذا أيضاً كثير عند مسلم تارة يذكر المتن كاملاً وهذا قليل تارة

يذكر المتن المتن كاملاً. فايها المعتمد عند الإمام مسلم رحمه الله في كتابه الصحيح من - 00:09:40

من هذه الأحاديث هل ترتيبه لهذه الأحاديث يعني من ذلك يعني من ذلك مقصداً معيناً؟ أم لا يعني من ذلك شيئاً؟ فكل والطرق

الطريقة البخاري رحمه الله. البخاري رحمه الله ما يريد في كتابه الصحيح متقارب. لا ان بعض العلماء يقول ان ما اورده البخاري

رحمه الله - 00:10:00

في كتابه الصحيح في اصل بابه في اصل بابه الذي يدل عليه المتن يختلف عن ايراده لحديث في غير باب يعني ان البخاري ما استدل به في هذا الباب وانما اورده في باب اخر و المناسبة الظاهرة لم يذكره فيه يعني انه ليس ليس -

00:10:20

تلك القوة لديه مع دخوله في عمومه في عموم شرطه. الامام مسلم رحمه الله يختلف في هذا الباب. فما يصدره في الباب غالبا هو المقصود عنده وهو وهو الاقوى وهو الاصح والاصح عنده -

00:10:40

ما دون ذلك يعتبر عند الامام مسلم معلوم ام مرجوح مع كونه صحيح هذا موضع نظر لكن ينبغي ان نعلم ان الامام مسلم رحمه الله له نفس في العلل في كتابه الصحيح. وان غالب على كتابه التسمية التسمية -

00:11:00

صحيح اه او صحيح الامام مسلم الا ان له نفس في اعوال الاحاديث وترتيبها. ونستطيع ان نقول ان العادة الامام مسلم ان ما يصدره في الباب انه هو امثل شيء لديه وهو المقصود من الایراد -

00:11:20

وما يريده بعد ذلك على على ثلاثة انواع. النوع الاول ان يورد الاسناد متن فهذا امثلها فهذا امثلها. النوع الثاني ان يورد الامام مسلم رحمه الله الاسناد مع -

00:11:37

مختصر بلفظة او بمعناه او بنحو ذلك يذكره مختصرها فهذا يليه. الثالث ان يذكر الامام مسلم رحمه الله الاسناد ان لا يذكر من المتن شيئا ولا يذكر من المتن شيئا وذلك كقوله بنحوه او بمعناه او بنحو ذلك من العبارات -

00:11:57

الذى تستعمل فنقول انها على هذا النحو غالبا. وليس ذلك على على الاضطرار وليس هذا على الاضطرار. ولهذا ان الامام مسلم رحمه الله في ايراده لهذا الحديث بذكره فصاعدا لم يرد الحديث تماما لم يرد الحديث تماما وذلك انه لما اورده من -

00:12:17

سفيان وغيره في صدر الباب حديث سفيان عن ابن شهاب عن محمود عن عبادة ابن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اخرجه بعد ذلك من حديث عمر عن ابن شهاب عن محمود عن عبادة ابن الصامت قال بزيادة -

00:12:37

فصاعدا اذا ما ذكر ما ذكر الحديث وانما ذكر ذكر اللفظة في في هذا ولهذا نقول ان الزيادة في حديث اتم الحديث من حديث سفيان وغيره من روى الحديث هذا عن ابن شهاب من غيرها. وعادة الامام مسلم انه يورد المتن -

00:12:57

الاتم الماتنة الاتم والمتن التام في ذلك ان يقال هو قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الكتاب فصاعدا. فعلى هذا المعنى هو اتم من المعنى -

00:13:17

اخر لان هذا المعنى يشمل الزيادة على الفاتحة وهذا يشمل الاقتصر على الفاتحة فهو اولى بالتصدير. لهذا لم يصدره الامام مسلم رحمه الله في كتابه ولم يخرجه البخاري البتة ولم يخرجه البخاري البتة فهذا من قرائن اعوال الحديث عندهما من -

00:13:37

من عقراء الاعلام الحديث عندهما في هذا الباب. من وجوه الاعلان التي سلكتها بالحباب رحمه الله مع تفرد عمر بن راشد في هذا الحديث كما ذكره البخاري وكذلك ايضا آ ابن حبان في كتابه الصحيح ان هذا الحديث مخالف للجماع -

00:13:57

مخالف في هذا للجماع والجماع في ذلك ما يتعلق بان الذي يجب على الانسان في صلاته هي قراءة الفاتحة على خلاف ايضا عند اهل الرأي على خلاف ايضا عند اهل الرأي الذين يجربون ما تيسر على سبيل العموم الذين يجربون ما تيسر على سبيل العموم سواء كان من الفاتحة او او من غير -

00:14:16

ولهذا نقول ان السلف يجمعون على عدم وجوب قراءة سورة مع الفاتحة وانها مستحبة وانها مستحبة وانها مستحبة وهذا من قرائن الاعلان. وذلك انها لو كانت ثابتة نقلت بوجه -

00:14:36

من وجه صحيح مساو لما مساو للفاتحة لانه قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا. وهذا اشاره الى ان الصلاة بغير هذه السورة مع الفاتحة تبطل. وعلى هذا فهي ركن في هذا المعنى. ويلزم من ذلك ان نقول لهذا نقول -

00:14:56

ان النبي عليه الصلاة والسلام في ظاهر او ما يروى عنه في ظاهر هذا الحديث فصاعدا اشاره الى ركنية السورة مع الفاتحة

لكن هذا الحديث لما كان لم ينقل على وجه مساو للفاتحة - 00:15:16

دل على دل على نكارتها. دل على نكارتها. ولهذا نقول انه ينبغي لطالب العلم اذا اراد ان يحكم على حديث فلينظر الى دلالة معناه ثم اذا نظر الى دلالة معناه ينظر الى الاحاديث التي وردت في بابه في بابه. فما يتعلق - 00:15:32

اركان الصلاة يلتمس له اسنادا بمثلها. يلتمس له اسنادا بمثلها. فإذا لم يجد لها له اسناد بمثلها يلتمس دافعة لعدم ورود الاسناد. ما هي القرينة الدافعة؟ الدافعة لذلك. هل الاستفاضة والعمل؟ هل الاستفاضة والعمل؟ وذلك اذا كان ثمة - 00:15:52

على هذا الامر والاستفاضة فان النقوس لا تتداعى على حبل حمل مثل هذا فيكون حينئذ الامر فيه اهون وايسر وايسر من من غيره. لهذا نقول ان هذا الحديث في حال التماسنا لاحاديث تدل عليه لا نجد في ذلك حديثا - 00:16:12

قارب فضلا ان يساوي ركنية الفاتحة فدل فدل على على نكارتها ولهذا طريقة عند الائمة عليه رحمة الله تعالى في هذا في هذا الباب ينبغي ان ينظر ان ينظر اليها. وكلما على ما تقدم كلما كان طالب العلم ابصر. باحاديث الباب - 00:16:32

طرقها اصبح لديه ملحة بالاعمال اذا وقف على طريق وحفظ طرق اخرى ان يعلم الحديث بغيره ان يعلم الحديث بغيره ولهاذا نقول ان هذه الزيادة هي زيادة من كثرة توجيهه للبخاري رحمة الله في كتابه جزء - 00:16:52

القراءة خلف الامام ان قوله فصاعدا مع قوله بتفرد عمر ابن راشد في هذه الزيادة قال رحمة الله ان يتحمل ان يكون المعنى في هذا انها كما جاء في الحديث قال لا قطع الا بربع دينار - 00:17:12

فصاعدا انه ليس المراد بذلك هو ان الصلاة لا تصح الا بها ولكن فاذا جاء الزيادة عليها فالصلاحة صحيحة لا يعني من ذلك انك اذا قرأت الفاتحة واحدة وزدت عليها في ذلك ان هذا باطل. ولكن الشريعة اوجبت هذا الشيء فان زدت عليه فالحكم - 00:17:32

في ذلك واحد انك اسقطت الوجوب بالفاتحة كحال القطع السرقة بربع دينار ان زاد في ذلك فكان دينارا او دينارين او غير ذلك يدخل في الحكم ولكن الحد الادنى في ذلك الذي تسقط به تسقط به اه يسقط به التكليف في هذا هو الاتيان بالفاتحة وهذا - 00:17:58

وهذا ظاهر في قوله لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا يعني يدخل في هذا الباب ما كان زائدا زائدا عنه لكن نقول ان هذا المعنى هذا المعنى يتحمل لو استقام المتن مع الاسناد الوارد ولم يكن ثمة مخالفة - 00:18:18

لم يكن ثمة مخالفة. ويتحمل ايضا ان هذه الزيادة انما هي ادراج ومن ادرجها الله اعلم اما ان تكون عن النبي عليه الصلاة والسلام بهذا ويرد الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام من وجوه متعددة ولا يثبت بوجه واحد بمثل هذا - 00:18:38

السياق فهذا امارة ايضا على على نكارتها لكن لو جاء الحديث فرض في هذا في هذا الباب ولم تأتي احاديث تخالفه فيه بعد الاقتصر على غيره لقليل بهذا الامر فكيف هو المخالفة في ذاته في ذاته في ذات الاسناد - 00:18:58

ال الحديث الثالث في هذا هو حديث ابي هريرة عليه رضوان الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وما وما تيسر - 00:19:18

هذا الحديث اخرجه الامام احمد وابو داود في كتابه السؤال. من حديث جعفر ابن ميمون عن ابي عثمان النهدي عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث تبرد به جعفر بن ميمون - 00:19:41

يرويه عن ابي عثمان النهدي وتفرده بذلك وتفرده بذلك لا يتبع عليه. وبهذا الحديث بهذا نقول ان الحديث منكر. مع ان جعفر ابن ميمون ليس بذلك ضعيف شديد الضعف وقد ظعفه بعض العلماء يقول يحيى اجمعين ليس بذلك ضعيف. ويقول النسائي ليس ليس بالقول - 00:20:00

ويقول ابو حاتم وكذلك ابا معين في رواية اخرى صالح الحديث ولكنها على روایته هذه لا يتبع. على روایته هذه لا كما قال ذلك العقيلي في كتابه الضعفاء. جعفر بن ميمون لا يؤتى بعد روایته هذه عن ابي عثمان. عن ابي هريرة عليه رضوان الله - 00:20:26

هذا لا يتبع ذلك ولا تقبل. ذلك لوجوب. الوجه الاول ان جعفر ابن ميمون يروي هذا الحديث عن ابي عثمان النهدي وابو عثمان المهدى منطبقه متقدمة من طبقة متقدمة وهو من المخضمين وهو من المخضمين حتى انه يسأل هل هل رأيت - 00:20:46

النبي عليه الصلاة والسلام ولو تره لان ادرك الخلفاء الراشدين الاربعة عليهم رضوان الله عليهم رضوان الله تعالى. وكان حيا في زمان النبي عليه الصلاة والسلام الا الا انه لم لم يصحبه ويروي هذا عن ابي عثمان النهري ويتفرد بالرواية عنه. ويتفرد بالرواية - 00:21:06  
عنه بذكر سورة مع مع الفاتحة وينفي الصلاة الصلاة في ذلك. ثم ايضا ان هذا الحديث في متنه ان النبي عليه الصلاة والسلام امر ابي هريرة ان ينادي في المدينة ان ينادي ان - 00:21:26

ينادي في في المدينة. فالحديث جاء ليس تحديدا عن النبي عليه الصلاة والسلام وانما هو امر من النبي عليه الصلاة والسلام ان ينادي في المدينة لا صلاة وهذا النداء للمدينة اشارة الى ان مثل هذا المعنى يستفيض ويجهد يستفيض ويجهد ونافل - 00:21:47  
عثمان النهري ذلك عن ابي هريرة عليه رضوان الله ان النبي عليه الصلاة والسلام امره ويتفرد بمثل هذا المعنى المستفيض الذي يكون في سكك المدينة وطرقها وثم به جعفر ابن ميمون وهو بمثل هذه الحال هذا امره على امارة ايضا على النكارة والاعلان. ولهذا - 00:22:07

نقول ان هذا الحديث هو حديث منكر لتفرد جعفر بن ميمون بهذا بهذا الحديث عن ابي عثمان النهري عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. الوجه الثاني في هذا ان الحديث يروي عن ابي هريرة عليه رضوان الله من وجوه متعددة يرويه جماعة من اصحابه لا يذكرون هذه - 00:22:27

لا يكون هذه الزيادة فيه يرويه عن ابو سلمة ويرويه عن ابو صالح وغيره من اصحاب ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكون الزيادة على على الفاتحة ولا يذكرون الزيادة على على الفاتحة وكذلك ايضا قد جاء هذا الحديث عن النبي عليه - 00:22:47

الصلاه والسلام عن جملة من اصحابه بطرق صحيفه ولم يثبت في وجه منها ذكر الزيادة على الفاتحة وهذا امارة على النكارة. ومن المسالك عند العلماء وهذا المسالك يستعمله البخاري عليه رحمة الله كثيرا ويستعمله كذلك بن علي بالكامل. ان - 00:23:07

حديث اذا جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام وظاهره الاستقامة ظاهره الاستقامة من جهة الاسناد. والحديث معناه ثبت من طرق كثيرة فتفرد هذا الوجه بلفظ فيه ليس في الاحاديث الاخرى وهو يتضمن حكم ثقيل انهم يعلون هذا الحديث بالتفرغ - 00:23:27  
ويقولون انه لم يوافق عليه لم يوافق عليه الثقات. هذا الحديث عليه هذا الحديث صحيحه بعض الحفاظ كالحاكم رحمة الله في كتابه المستدرک وتبعه على ذلك على ذلك جماعة. ويتأولون هذا الحديث ما زاد عن الفاتحة في المعنى في ذلك منهم من - 00:23:47

من من يأخذ بالظاهر ومنهم من يحملها ويختلف في الاخذ بها والايجاب بها ولكن اقول ان الناقد اذا اراد ان ينظر الى الحديث فلينظر اليه ربطا ربطا للاسناد بالمتن ربطا - 00:24:14

للاسناد للاسناد بالمدن. فاذا نظرت الى الاسناد مجددا يمكن ان ان تقبل مثل هذا الحديث باعتبار ان جعفر ابن ميمون ليس بذلك الضعيف وقد يمشي مثل هذا مثل هذا الحديث لكن نقول ان هذا الحديث ثقيل لا يحمله لا يحمله لا يحمله من - 00:24:34  
هو خفيف الظبط. وهذه سنة كونية يجعلها الله عز وجل في الابدان يجعلها ببلاد هذا كذلك. ان الله سبحانه وتعالى يجعل المعاني الثقيلة لا يحملها العقل الخفيف. وكذلك ايضا الاشياء الثقيلة في الامور المادييات لا يحملها البدن - 00:24:57  
الضعيف وهذه سنة كونية ولهذا لابد من النظر الى الامرين النظر الى المتن والنظر كذلك الى الى الاسناد. ولهذا نقول ان هذا الحديث هو حديث منكر لما تقدم الكلام عليه. الحديث الرابع وحديث ابي سعيد الخدري عليه رضوان الله تعالى - 00:25:17

انه قال امرنا وفي بعض الطرق امرنا نبينا صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما زاد هذا الحديث قد اخرجه الامام احمد في كتابه السنن وجاء ايضا عند ابي داود من حديث همام - 00:25:37

عن قتادة عن ابي نظرة عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة يذكر النبي وتارة يذكر من غير النبي عليه الصلاة والسلام. وهذا الحديث - 00:26:04

تكلم عليه البخاري رحمة الله فقال لم يذكر قتادة سمعا من أبي سعيد وهذا من البخاري رحمة الله جريا على عادته في التشديد في مسائل السمع. رواية ان قتادة عن أبي نظرة يخرج الامام مسلم رحمة الله في كتابه - [00:26:19](#) في موضع عديدة. وإنما ذكر البخاري رحمة الله ذلك ان مثل هذا الحديث ايضا يحترز ويشدد فيه وكذلك ايضا حال قتادة مما يشدد فيها لانه موصوف بالتدليس. فاجتمع هذان الامران لاحتراز البخاري رحمة الله في مثل في مثل هذا - [00:26:39](#) وقد يشدد في الرعو الثقة اذا روى حديثا يقع في النفس منه شيء اذا لم يصرح اذا لم يصرح بالسماع بخلاف المعاني التي تمضي ويجري فيها ويجري فيها العادة وكذلك ايضا المعاني لا يشدد لا يشدد في ذلك. من - [00:26:59](#)

اعلان ايضا في هذا الحديث ان هذا الحديث تارة يذكر فيه النبي عليه الصلاة والسلام وتارة لا يذكر تارة يقال امرنا نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا امارة على عدم على عدم حفظه. وكذلك ايضا من وجوه الاعلال - [00:27:19](#) ان هذا الحديث يخالف الموقوف على ابي سعيد الخدري عليه رضوان الله فانه كان يأمر بفاتحة كتاب ولا يأمر بالزيادة عليها ولا يأمر بالزيادة عليها. قد اخرج البخاري رحمة الله في كتابه جزء اه جزء القراءة - [00:27:39](#) [00:27:59](#) خلف الامام من حديث العلا عن ابي نظرة عن ابي سعيد انه سئل بما نقرأ خلف الامام؟ قال بفاتحة الكتاب. قال بفاتحة الكتاب وهذا اصح قال البخاري رحمة الله بعد اخراجه لهذا قال وهذا وهذا اولى وكذلك ايضا قال ذلك بن عدي رحمة الله في -

كتابه في كتابه الكامل في كتابه الكامل وهذا ايضا من وجوه الاعلال عند الائمة عليهم رحمة الله انهم اذا وجدوا حديثا مرفوعا خالفة الموقوف انهم يعلون الموقوف بالمرفوع بالموقوف المرفوعة بالموقوف وذلك انه يبعد - [00:28:28](#) ان يثبت حديث مرفوع يرويه ذاك الصحابي ثم يخالفه بفتواه ثم يخالفه بفتواه فهذا من رأينا خلافا للقاعدة التي يجري عليها بعض الفقهاء ان العبرة بما رواه الراوي لا بما لا بما رأه عبرة بما رواه الراوي الان لا بما رأه نقول اذا - [00:28:48](#) كان ذلك يحتمل رأيا اذا كان ذلك يحتمل رأيا تأويلا فاول الحديث على معنى اخر ولكن اذا جاء بمعنى يعارض ذلك الحديث يعارض ذلك الحديث. فقول قول ابي سعيد الخدري عليه رضوان الله في هذا الحديث ليس هو هو رأي - [00:29:08](#) بل هو حكم مستند في ذلك الى شيء مرفوع فدل على ان الصواب في ذلك هو الوقف على ابي سعيد الخدري وان هذا الحديث لا يصح بامرين بنحوين النحو الاول والرافع لا يصح الامر الثاني وما يتعلق بذكر الزيادة - [00:29:28](#) فيه التي لا تثبت لا مرفوعة ولا موثوق موقوفة وهي الزيادة على على قراءة سورة الفاتحة. كذلك ايضا من وجوه الاعلال في هذا من وجوه الاعلال في هذا الحديث ان هذا الاسناد اسناد بصري ان هذا الاسناد اسناد بصري وآآ الاسناد - [00:29:48](#) يرويه هنا همام عن قتادة عن ابي نظرة عن ابي سعيد الخدري. ولهذا يقول الحاكم رحمة الله هذا هذا حديث تفرد بالامر يعني بذكر الامر فيه اهل البصرة. تفرد بذكر الامر فيه اهل - [00:30:09](#)

أهل البصرة يعني ان الحديث ليس فيه امر النبي عليه الصلاة والسلام. ثم ايضا الذي تفرد به اهل البصرة وهذا ايضا من قرائين الاعلان. وهذا ايضا الاعلان فينبغي ان ينتبه اليه خاصة في ابواب المرفوعات. قد يتفرد اهل البلدان عن احد من الصحابة بشيء لم يروه [غيرهم - 00:30:29](#)

فيقبل ما لا يقبل فيه المرفوع فيقبل ما لا يقبل المرفوع لان المرفوعة تتلقفه الافواه والاسماع فيؤخذ قال ويحدث بذلك فتفرد اهل البصرة بمثل هذا الحديث وعدم وجوده في معاقل الوحي وهي مكة والمدينة امارة على على - [00:30:49](#) نكرتني وهذا ما يستعمله العلماء عليهم رحمة الله في مصنفاتهم وكتبهم بوصف الحديث قال هذا اسناد بصري او حديث بصري او حديث كوفي او نحو ذلك فهذا من قرائين من قرائين - [00:31:09](#)

اعلان لهذا نقول ان من وجوه الاعلال او من وجوه البحث عند الكلام على الاحاديث ان ينظر طالب العلم الى الاسناد وتسلسله هو تركيبه بلدانه. الغالب في نظر طالب العلم في الاحاديث انه ينظر في الاسناد لا يهمه من الراوي الا الثقة والسماع. هذان امران -

[00:31:24](#)

نقرأ بفاتحة الكتاب فما زاد هل مثل هذا مما يتفرد به البصريون عن النبي عليه الصلاة والسلام. ثم ايضاً من وجوه القول بذلك ان ننظر في فقه البصريين هل يوجد من يقول بالزيادة على القراءة بفاتحة بزيادة على الفاتحة ام لا؟ وهل يفتون بذلك ام لا؟ اذا وجدنا

انهم لا يفتون بذلك هذا دليل على انهم يطرحون الحديث ولا يقولون به ولا يقولون به. ولهذا نقول ان قرائنا الاعلان فلا يجدها طالب العلم منصوصة امامه. وانما ينظر اليها في مواضع ينقدح في ذهنه اه في اه في اه عدة - 00:32:44 آ في عدة قرائنا منها ما يتعلق في البلدان منها ما يتعلق في معنى الحديث منها ما يتعلق بفهمه ورأيهم. ومنها ما يتعلق بقوة الاسناد وكذلك ايضا عدم مناسبة تركيبة الاسناد للمرتضى هذه يعني ايضا نفوس طالب العلم ينظر فيها؟ نعم - 00:33:04

هو اقرب في حال قتادة لان رواية همام عن قتادة امتن من رواية قتادة عن ابي نظرة يعني هذا وجه ثم ان قتادة موصوف بالتدليس موصوف بالتدليس وهو اقرب اليه واقرب اليه بهذا بهذا الامر. ثم ايضا - 00:33:21

ان هذا الحديث لو كان عند أبي سعيد الحدري وكذلك عند أبي نظره بهذا القطر لرواه عنه أصحاب له كثيرون مثل هذا الحديث  
ولا يدعونه ولا يدعون قلت هذا من الثقات ومن الفقهاء البصريين لكن روايته عن أبي نظره -00:33:54  
روايته عن أبي نظره ليست بتلك الوفرة التي تناسب ان يتفرد ثقة وصف التدليس بمثل هذا الحديث قد خولف من وجه اخر بوقفه.  
قد وجه خالف من وجه اخر بوقفه. جاء الحديث مرفوعا -00:34:22

ابي مسلمة عن ابي سعيد الخدري وختلف فيه على شعبة ابن الحجاج على وجهين. تارة بالرفع وتارة بالوقف المشهورة  
من وجوه اخرى اولها جاء من حديث ابي مسلمة عن ابي نطرة عن ابي سعيد الخدري جاء تارة مرفوعاً وتارة موقوفة يرويه شعبه عن  
00:34:42 -

من اصحاب شعبه يروونه موقوفا. المشهور من اصحاب شعبه يروونه موقوفا من غير ذكر هذه الزيادة وهذا اصح. وقد عل الرفع في روایة شعبه عن ابی مسلم عن ابی سعید الخدري ادار قطني رحمه الله في كتابه آآ في كتابه العلل. جاء عند ابن ماجة ايضا

ايضا عند الترمذى في كتابه السنن من حديث السعدي يرويه عن ابى نظره عن ابى سعيد الخدري مرفوعا جاء مرفوعا ولكن السعدي في ذلك ضعيف الحديث. سعدي في هذا ضعيف الحديث. فلا يثبت عن ابى نظره من وجه من - 00:35:22

وجوه اه ذكر اه هذا الحديث ورفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولهذا الائمة يعلون الرفع في هذا اعله البخارى رحمه الله وكذلك علموا الدارقطنى وكذلك ابن عدى. فـ كتابه الكماما . ولا يثبت ذلك عن دسما . الله صلى الله عليه - 00:35:42

يكلم وكذلك ايضا من وجوه الاعلان لهذا الحديث ول الحديث ابي هريرة وكذلك ايضا الزيادة في حديث عبادة ابن الصامت الذي تفرد بها عمران هذا المعنى لم يخرج له البخاري رحمة الله في كتابه الصحيح ما يؤيده ما معه تعدد هذه الطرق لم 00:36:02 يخرج البخاري رحمة الله تعالى شيئا مما ينصر ذلك ويؤيده فهذا قرينة على على رده بل يروي البخاري رحمة الله ما يخالف ذلك بل يروي البخاري ما يخالف ما يخالف ذلك ومعلوم ان قراءة الفاتحة اذا قلنا بالركنية فهي ركنا في كل ركعة من ركعات الصلاة -

وإذا قلنا بـالقراءة في الصلاة الزيادة على الفاتحة في ذلك ثبت في الصحيح أن النبي عليه الصلاة والسلام يقرأ الفاتحة وبسورة جاء أيضا في الصحيح أنه يقرأ في الركعتين بفاتحة الكتاب. يقرأ بفاتحة الكتاب ويعني أنه لم يزد عليها - 44:36:00

عمارة على اعلان تلك الاحاديث الواردة في الباب في باب الزيادة. لأن ما وجب في الركعتين في الركعتين الاوليين فانه يكون واجبا وركتنا ايضا في الركعتين او الركعة التي تليها لأن الامر يتعلق بالركعة على سبيل على سبيل الانفراد - [00:37:04](#)

الحادي الخامس في هذا وحديث انس بن مالك عليه رضوان الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال من كان خلف الامام فليقرأ بفاتحة الكتاب لنفسه فليقرأ بفاتحة الكتاب لنفسه. هذا الحديث اخرجه - [00:37:23](#)

في كتابه الصحيح من حديث عبيد الله ابن عمر عن ابي قلابة عن انس ابن مالك وقد اختلف فيه على ابي ايوب. قد اختلف فيه على ابي ايوب تارة يروى - [00:37:42](#)

مرفوعا تارة يروى مرفوعا متصلة مسندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاتحة تارة يروى مرسلا يروى اسماعيل ابن علي وغيره عن ابي ايوب عن ابي قلابة مرسلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصواب. وهذا - [00:37:58](#)

والصواب لا يصح بذلك في ذلك وصله. وكذلك ايضا قد وقع في اختلاف في هذا ابو قلابة عن محمد بن ابي عائشة عن رجل صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن - [00:38:18](#)

رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا اضطراب في الحديث. ولهذا نقول ان الحديث معلول بعل. اولها الاختلاف في وصله والصواب في ذلك والصواب في ذلك الارسال. وذلك ان الصواب فيما يروي اسماعيل ابن علي وغيره عن ابي ايوب عن ابي قلابة - [00:38:38](#)

مرسلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو الاشباه والاقرب بالصواب. الامر الثاني الاضطراب وذلك ان الحديث جاء وجه الوصل وجعله من حديث انس ابن مالك الثاني انه جاء مرسلا من حديث ابي قلابة ومرسل عن النبي عليه الصلاة والسلام الثالث انه جاء من - [00:38:58](#)

عن محمد ابن ابي عائشة عن رجل صحب النبي عليه الصلاة والسلام مرسلا له وجه رابع ايضا انه جعل من حديث ابي هريرة عليه رضوان الله تعالى ولهذا نقول ان هذا الحديث حديث منكر. ان هذا الحديث ايضا هو حديث حديث منكر. اضطرابه بتعذر روایاته كانت - [00:39:18](#)

موصلة اه امارة على على نكارته ورده وفظلا ان يكون روي هذا الحديث مرسلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اشباه اقرب واقرب بالصواب وذلك ان مثل هذا المتن لو كان لا بد ان يرويه لا بد ان يروي - [00:39:38](#)

او يرويه بعض الثقات الحفاظ من اصحاب انس بن مالك عليه رضوان الله تعالى عن النبي عليه الصلاة والسلام باسناد متبين قوي كذلك ايضا من قرائين الاعلان ان هذا الحديث اطلق العموم بقراءة سورة الفاتحة خلف الامام بنفسه - [00:39:58](#)

في جارية وسرية وهذا يخالف في ذلك الثابت في هذا عن جماعة من الصحابة وكذلك ايضا ظاهر القرآن في الانصات عند سماع قراءة الامام. وهذا على ما تقدم ثبت عن ابن مسعود وثبت عن جابر بن عبد الله - [00:40:18](#)

وغيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الانسان خلف الامام اذا كان في صلاة جارية فانه يمسك عن القراءة ولا يمسك عن القراءة ولا يقرأ ويستمع للامام. كما هو ظاهر في قول الله جل وعلا. واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا - [00:40:38](#)

فامرنا الله عز وجل بالانصات وذلك جاء نازلا في الصلاة. نازلا في الصلاة كما نص على ذلك غير واحد من من نكتفي بهذا القدر واسأل الله عز وجل لي ولكم التوفيق والاعانة والسداد انه ولي ذلك القادر عليه وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد - [00:40:58](#)